الأمم المتحدة
S/2016/1137
مجلس الأمن
Distr.: General
30 December 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولاً – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إليَّ أن أقدّم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذها، وأن أركّز على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وعلى الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة من أجل دعم هذا الاتفاق.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

ألف – تنفيذ اتفاق السلام

٢ – في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وعلى هامش المناقشة العامة للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، تولّيْتُ أنا رئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيْتا، رئاسة اجتماع وزاري مكرّس للتخفيف من حدّة التوتّرات التي خيّمت فيما بين شهريْ تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر على أطراف اتفاق السلام، مما أعطى دفعا جديدا لعملية السلام وأتاح التماس الدعم الدولي المطّرد. وعلى إثر الجلسة الافتتاحية، اشترك كلّ من وزير مالي للشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي، عبد الله ديوب، ووزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري، رمطان لعمامرة، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في رئاسة الاجتماع. وقد تضمّن موجز الاجتماع الذي أعدّه الرؤساء المشاركون حثًّا للأطراف على التقيّد الكامل والصادق بالتزاماتهم بموجب الاتفاق، وتشجيعًا لهم على اتخاذ خطوات محدّدة من أجل الاسراع بتنفيذ الاتفاق. بيد أنّ نسق التقدّم في تنفيذ الاتفاق ما يزال بطيئا على الرغم من هذه الجهود. وفي ظلّ تجدّد القتال بين تنسيقية الحركات الأزوادية (التنسيقية) وائتلاف الجماعات المسلّحة (الائتلاف)، لم يتم التوصّل إلى تنفيذ البنود الرئيسية من الاتفاق، ومنها تشكيل السلطات

16-23076 (A) 120117 120117
الرجاء إعادة استعمال الورق

المؤقتة وتسيير الدوريات المختلطة. وفي غضون ذلك، سعت جماعات مسلحة جديدة إلى الانضمام إلى الترتيبات المؤسسية والأمنية المؤقتة.

التدابير السياسية والمؤسسية

٣ - في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر، عقدت لجنة متابعة الاتّفاق جلستها الحادية عشرة في باماكو على خلفية استمرار المواجهات في منطقة كيدال بين الجماعات المسلحة الموقّعة على اتفاق السلام. وفيما اتهمت تنسيقية الحركات الأزوادية الحكومة بدعم جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (غاتيا)، شدّد الائتلاف على ضرورة معالجة ما يراه هيمنة على كيدال من قبل أهالي إيفوغاس الطوارق، وهم المجموعة التي تشكّل العمود الفقري للتنسيقية. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أصدرت فريق الوساطة الدولية بيانا أدان فيه انتهاكات وقف إطلاق النار، وشدد على ضرورة الحوار من أجل التّعجيل بتنفيذ الاتّفاق. ونبّه البيان أيضا إلى إمكانية فرض عقوبات ضدّ كلّ من لا يكفّ عن الأعمال العدائية و/أو يواصل عرقلة عملية التنفيذ. وفي اليوم نفسه، قدّمت التنسيقية قوائم بأسماء مرشحة لعضوية اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية للإدماج، والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، فيما قام الائتلاف بترشيح ممثلين في السلطات المؤقتة. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدّمت التنسيقية قوائم بأسماء مُرشّحة لشغل مناصب السلطات المؤقتة.

٤ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الحكومة بتعيين أعضاء السلطات المؤقتة لمناطق غاوْ وكيدال وتمبكتو، وأيضا أعضاء المجالس الانتقالية لمنطقتي ميناكا وتاوديني، ونصّت على أن يتولى هؤلاء الأعضاء اختيار واحد منهم رئيسا لهم. كما عيّنت الحكومة مستشارين خاصين لممثلي الدولة في كل منطقة من المناطق الشمالية الخمس، وهو ما دفع التنسيقية إلى اتهامها بزيادة عدد ممثليها داخل السلطات المؤقتة. وأصرّت كلٌّ من التنسيقية والائتلاف على تولي رئاسة السلطات المؤقتة في كيدال. واحتجت منظمات المجتمع المدني، ولا سيما الجماعات الشبابية في منطقتي غاوْ وميناكا، على إنشاء السلطات المؤقتة. وعلى الرغم من وجود القانون رقم 052-2015 المؤرخ ١٨ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥، الذي يقرّ جملة من التدابير المعزِّزة للمساواة بين الجنسين في تبوأ المناصب التي تُشغَل بالتزكية والانتخاب ويشترط تخصيص حصة نسبتها ٣٠ في المائة كحد أدنى لتمثيل كل من الجنسين، فإنّ الأسماء السبعة والثلاثين التي اقترحتها الأطراف كانت كلّها من الرجال. وعينت الحكومة امرأة واحدة ضمن أعضاء المجالس الانتقالية البالغ عددهم ٣٢ عضوا، وامرأتين في صفوف المستشارين الخاصين البالغ عددهم ٢٠ مستشارا.

٥ - وفي الجلستين الثانية عشرة والثالثة عشرة اللتين عقدتهما لجنة متابعة الاتّفاق يوميْ ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ويوميْ ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تباعا، طغت الخلافات المستمرة بين التنسيقية والائتلاف بشأن الترتيبات الأمنية في كيدال على المناقشات المتعلقة بالقضايا الأخرى. ورغم أن الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق وافقت من حيث المبدأ على الشروع في تسيير الدوريات المختلطة في كيدال، فإنّ الائتلاف طلب أن يغادر مقاتلو التنسيقية، الذين لا يشاركون في هذه الدوريات، كيدال إلى مواقع التجميع الأولي الموجودة خارج المدينة. و لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. ومن ثم، فقد أنشأت اللجنة فريقا عاملا برئاسة الممثل السامي لرئيس الدولة لشؤون تنفيذ اتفاق السلام، السيد محمدو دياغوراغا، من أجل تيسير تنفيذ التدابير المؤقتة، بما في ذلك إنشاء آلية تنسيق العمليات في غاوْ وكيدال.

٦ - وفي الوقت نفسه، وفي خضم التنافس على السلطة في شمال مالي، سعت المجموعات المنشقة عن التنسيقية إلى المشاركة في عملية السلام. وفي ١٦ كانون الأوّل/ديسمبر، أصدرت الحركة الشعبية لإنقاذ أزواد وتحالف شعوب أزواد والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة بيانا مشتركا نددت فيه باستبعادها من الترتيبات السياسية والأمنية المؤقتة المنشأة بموجب الاتفاق. وأعلنت تنسيقية الحركات الأزوادية، خلال الجلسة الرابعة عشرة للجنة متابعة الاتفاق المعقودة في ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر، عن تعليق مشاركتها في اللجنة وهيئاتها الفرعية، وذكرت أسبابا لذلك من جملتها عدم إحراز تقدّم في تنفيذ الاتفاق وانتشار الجماعات المسلحة. ودعت التنسيقية أيضا إلى عقد اجتماع رفيع المستوى لفريق الوساطة الدولية. و لم تحرز الجلسة، التي انعقدت بدون مشاركة التنسيقية، أي تقدّم يذكر بشأن إنشاء السلطات المؤقتة، و لم يتم التوصل إلى حلّ فيما يتعلق بالطلبات التي تقدّمت بها المجموعات المنشقة.

الانتخابات المحلية

٧ - في ٢٣ أيلول/سبتمبر، رفعت مجموعة من نواب المعارضة في البرلمان دعوى أمام المحكمة الدستورية لإلغاء القانون الانتخابي الجديد الذي اعتبرته منافيا لجملة من القواعد من بينها الدستور والقانون رقم 2015-052 المؤرخ ١٨ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت المحكمة هذه الدعوى. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس بإصدار هذا القانون الذي يسمح للحكومة بالشروع في تنظيم الانتخابات المحلية وفق المواعيد الانتخابية التي أعلنت عنها في منتصف عام ٢٠١٦. وقد أعربت الجماعات المسلحة الموقّعة على اتفاق السلام عن معارضتها لهذا الإجراء معتبرةً إيّاه غير متّسق

مع الاتّفاق الذي ينص على إنشاء السلطات المؤقتة قبل إجراء الانتخابات. وذهبت الحكومة إلى أنّ الدستور يمنع الاستمرار في تأجيل الانتخابات المحلية التي أُرجئت في أربع مناسبات منذ عام ٢٠٠٩. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، التقى فريق الوساطة الدولية برئيس الوزراء، موديبو كيتا، وشجّع الحكومة على إجراء المزيد من المشاورات مع الجماعات المسلحة الموقّعة على اتفاق السلام. وواصلت البعثة التفاعل مع كل الأطراف المؤثرة من أجل المساعدة في التوصّل إلى توافق بشأن العملية الانتخابية. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرتُ بيانا شجّعت فيه الحكومة على الدخول في حوار بنّاء مع كل الأطراف المؤثرة من أجل التخفيف من حدّة أية توتّرات قد تنشأ قبل الانتخابات وبعدها.

٨ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أُجريت عمليات التصويت في ٩٢ في المائة من بلديات البلد البالغ عددها ٧٠٣ بلدية، وشكّل العنصر النسائي نسبة ٣١ في المائة من جميع المرشحين. وأفضت الحوادث الأمنية وأعمال العرقلة التي قام بها أفراد مسلحون، من بينهم أعضاء في الجماعات المسلحة الموقّعة على اتفاق السلام، إلى منع عمليات التصويت في ٤٣ بلدية في المنطقتين الشمالية والوسطى، بما في ذلك في منطقة كيدال، حيث تم تسجيل ترشيحات في اثنتين من البلديات. ولم تجر عمليات التصويت في ١٥ بلدية أخرى في مناطق غاوْ وكيدال وتمبكتو، وكذلك في منطقتي ميناكا وتاوديني حيث لم يتقدّم أي مرشح لخوض هذه الانتخابات. وعمد مهاجمون مجهلون إلى قتل خمسة جنود في منطقة تمبكتو خلال كمين نصبوه لقوات مسلحة كانت تحمل صناديق الاقتراع. وقدّمت البعثة المساعدة اللوجستية والأمنية والتقنية لإجراء الاقتراع. أما المجتمع الدولي فقد أسهم، من خلال الصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمبلغ ١٠ ملايين دولار لتغطية نفقات من بينها تكاليف الموظفين والمواد الانتخابية وبرامج التوعية.

٩ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت التنسيقية بيانا رفضت فيه شرعية الانتخابات ونتائجها. وفاز حزبا الأغلبية الرئاسية، وهما التجمّع من أجل مالي والتحالف من أجل الديمقراطية في مالي - الحزب الأفريقي للتضامن والعدالة، بـ ١٨٧ و ١٣١ من البلديات، على التوالي. أما الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية فقد فاز بـ ١٠٢ من البلديات. وبلغ متوسط المشاركة في الانتخابات على المستوى الوطني نسبة ٤٣ في المائة (٢٣ في المائة في باماكو و ٦٠ في المائة في منطقة غاوْ). وفي منطقة باماكو وغاوْ شكّلت المرأة نسبة ٣٠ في المائة من المستشارين البلديين المنتخبين، فيما بلغت هذه النسبة ٢٩ في المائة في منطقة تمبكتو. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت الحكومة أنها ستعمد في البداية إلى تنظيم انتخابات فرعية في البلديات التي تسمح فيها الظروف التشغيلية والأمنية

بإجرائها، ثم ستقوم بعد ذلك بإنشاء سلطات مؤقتة على مستوى البلديات في المناطق التي لم يتقدّم فيها أي مرشح لخوض غمار الانتخابات و/أو التي ماتزال فيها البيئة الأمنية شديدة التقلّب.

تدابير الدفاع والأمن

١٠ - على إثر الاشتباكات التي وقعت في الفترة الفاصلة بين شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر بين الجماعات المسلحة الموقّعة على اتّفاق السلام، قرّرت اللجنة التقنية المعنية بالأمن، يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر، أن تقوم البعثة، إذا لم تبلغها الجماعات المسلحة مسبقا بعمليات نقل الأسلحة الثقيلة، بمصادرة تلك الأسلحة اعتبارا من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر؛ وأن تخضع تحرّكات القوافل التي يزيد قوامها عن خمس مركبات إلى مشاورات مسبقة مع البعثة. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت البعثة وجود تحرّكات غير مبلغ عنها لأزيد من ٢٥ مركبة تابعة للائتلاف بالقرب من أغيلهوك بمنطقة كيدال. وقد وجهت البعثة تحذيرا إلى الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام دعتها فيه إلى الكفّ عن تلك التحرّكات.

١١ - وورد الإبلاغ عن انتهاكات جديدة لوقف إطلاق النار في منطقة غاوْ بين الجماعات المسلّحة الموقِّعة على اتّفاق السّلام. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت التنسيقية أنّ أحد أعضائها قُتل وأنّ عددا آخر منهم، لم تحدد عددهم، قد تم القبض عليه في هجوم شنّته جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفاؤهم على إحدى قواعدها الموجودة في مارسي. وفي ٣ كانون الأوّل/ديسمبر، اشتبكت عناصر الائتلاف في فافا مع جماعة مسلّحة مرتبطة بالتنسيقية، وأسفرت هذه الاشتباكات عن إصابة اثنين من أعضاء الائتلاف. وفي ٧ كانون الأوّل/ديسمبر، قيل إنّ التنسيقية والائتلاف دخلا في مواجهة مسلحة في تالاتايا. وبسبب الشواغل الأمنية، لم يتمكّن الفريق المشترك للرصد والتحقّق، التابع للّجنة التقنية المعنية بالأمن، من إجراء تحقيقات في الادعاءات التي أفادت بها الأطراف الموقّعة على اتّفاق السّلام.

١٢ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قرّرت الأطراف الموقّعة أن يبدأ التجميع في أقرب وقت ممكن؛ غير أنّ هذا الإنجاز من المستبعد أن يتحقّق لأنّ الجماعات المسلحة الموقّعة لم تقدّم بعد قوائم مقاتليها، ولجنة الإدماج لم تعتمد المعايير الخاصة بضمّ المقاتلين إلى صفوف قوات الدفاع والأمن التابعة لمالي، والدوريات المختلطة لتأمين مواقع التّجميع غير موجودة. ومع ذلك، أصبحت مواقع التجميع الثمانية جاهزة منذ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لإيواء ١٢ ٠٠٠ مقاتلا، بمن فيهم المقاتلات والأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. هذا، وقد واصلت البعثة طوال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ مشاريع الحدّ من العنف المجتمعي

حول مواقع التجميع في مناطق غاوْ وكيدال وموبتي وتمبكتو. وفي ٨ كانون الأوّل/ديسمبر، تمكّن مؤتمر المانحين، الذي عُقد في باماكو لدعم تمويل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من جمع مبلغ ٢٥ مليون دولار لفائدة إعادة إدماج المقاتلين السابقين في مالي.

١٣ - ومع نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان ملاك الموظفين قد اكتمل لدى لجنة نزع السلاح والتّسريح وإعادة الإدماج، واللجنة المعنية بالإدماج، والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عيّنت الحكومة رئيسيْ كلّ من لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة المعنية بالإدماج. وفي ٢ و ٨ كانون الأول/ديسمبر، عيّنت الحكومة ممثلين للأطراف الموقّعة على اتفاق السلام في اللّجنتيْن وفي المجلس الوطني. وقد احتجت التنسيقية والائتلاف على قلّة عدد أعضائهما ضمن هؤلاء الممثلين، فيما التزمت الحكومة بدفع استحقاقات لأعضاء هذه الهيئات. وساعدت البعثة الحكومةَ على وضع مشروع معايير الإدماج، ونظّمت حلقة عمل تهدف إلى تعزيز قدرات أعضاء اللجنة المعنية بالإدماج وأعضاء المجلس الوطني. وقدمت البعثة أيضا دعما ماليا لإصلاح مباني المجلس الوطني وتجهيزها.

١٤ - وشهدت عملية تفعيل آلية تنسيق العمليات وعملية الشروع في تسيير الدوريات المختلطة المزيد من التأخير العائد إلى جملة من الأسباب من بينها غياب معايير إدماج مقاتلي الجماعات المسلحة في المؤسسات الأمنية الوطنية، والخلافات على مواقع التجميع الأولي في كيدال، والمطالب التي تقدّمت بها المجموعات المسلحة المنشقّة من أجل إشراكها في الدوريات المختلطة. ومن ثم، قامت الأطراف الموقّعة، في مناسبات متكررة، بتأجيل المواعيد النهائية. غير أنّ القوات المسلحة التابعة لمالي وعناصر من الائتلاف ومن الحركة الشعبية لإنقاذ أزواد عمدت إلى تسيير دوريات مشتركة في منطقتي غاوْ وميناكا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وانتقدت التنسيقية هذه المبادرة معتبرة إياها بمثابة انتهاك للاتفاق. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، قام نحو ١٠٠ من أعضاء التنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة باحتلال موقع آلية تنسيق العمليات في غاوْ لبعض الوقت، وطالبوا بإشراكهم في الدوريات المختلطة. وبعد أن تدخّلت البعثة، وافقت المجموعة على الانسحاب. وفي بيان صادر في ٨ كانون الأوّل/ديسمبر، أدانت التنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة والحركة الشعبية لإنقاذ أزواد استبعادهما من الدوريات المختلطة، وأعربتا عن تنصّلهما من جميع التدابير التي اتُخذت لتنفيذ الاتفاق من دون موافقتهما. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بدأ أفراد القوات المسلحة التابعة لمالي

بالتسجيل في موقع الآلية في غاوْ. وفي ١١ كانون الأوّل/ديسمبر، شُرع في عملية فرز مقاتلي الائتلاف وتمحيصهم وتسجيلهم. وإلى غاية ٢٢ كانون الأوّل/ديسمبر كان ٢٠٠ جندي و ١٧٦ مقاتلا من مقاتلي الائتلاف قد التحقوا بالآلية في غاوْ وشرعوا في التدرّب على الدوريات المختلطة. وقد كان من المتوقع، في وقت كتابة هذا التقرير، أن يصل مقاتلو التنسيقية خلال الأيام المقبلة. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، تجمّع نحو من ٥٠ عضوا من أعضاء التنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة في موقع الآلية في غاو وطالبوا بالمشاركة في الدوريات المختلطة. وقد غادر هؤلاء الموقع بعد إجراء حوار مع البعثة. وتعمل البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن كثب من أجل التعرّف على الأطفال المرتبطين بهذه الجماعات المسلحة وتوفير الحماية لهم.

باء – التطورات الأخرى

١٥ – وضعت الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، مجموعة من النقاط المرجعية والجداول الزمنية لتقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف الموقّعة في تنفيذ الاتفاق (انظر المرفق الأول).

١٦ – وما زالت الدولة تواجه تحديات في استعادة سلطتها في شمال البلد ووسطه. فمحافظ تاوديني ما زال، رغم زيادة عدد المسؤولين الحكوميين الذي أوفدوا إلى المناطق الشمالية بنسبة ٤ في المائة (من ٣٣ إلى ٣٧ في المائة)، يؤدي مهامه من مكتبه في تمبكتو بسبب القدرة المحدودة للبنية التحتية في تاوديني، فيما لم يستطع محافظ كيدال الالتحاق بعمله بسبب الشواغل الأمنية. وفي منطقة موبتي الوسطى، أوعز المحافظ إلى المسؤولين الحكوميين الموفدين إلى بعض المناطق بتأدية واجباتهم من عاصمة المنطقة بسبب تدهور الوضع الأمني.

١٧ – وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت لجنة الخبراء المعنية بتنقيح الدستور مشروع الدستور المنقح إلى الحكومة، عقب سلسلة من المشاورات مع الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة الموقعة ومنظمات المجتمع المدني وشيوخ القبائل. ويقترح المشروع عدداً من التغييرات في الدستور، بما في ذلك إنشاء مجلس شيوخ على النحو المتوخى في الاتفاق.

١٨ – وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عين الرئيس أمين المظالم في مالي، السيد بابا حكيم حيدرا، رئيساً للجنة المعنية بالتحضير لمؤتمر الوفاق الوطني. وعلى النحو المتوخى في الاتفاق، يتوقّع من المؤتمر أن ييسّر المصالحة الوطنية عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وإيجاد توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدماً. وكان من المقرر في البداية عقد المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر، ولكنه أرجِئ.

جيم - التطورات الإقليمية

١٩ - شهدت البلدان المجاورة لمالي سلسلة من الحوادث الأمنية، بما في ذلك في شمال بوركينا فاسو وفي الجزء الغربي من النيجر بالقرب من الحدود مع مالي، واعتدى خلالها المهاجمون على المدنيين وقوات الدفاع والأمن، وغيرهم. وفي إحدى هذه الحوادث، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قُتِلَ ٢٢ فرداً من قوات الأمن التابعة للنيجر وأصيب عدة أفراد آخرين بجروح في هجوم استهدف موقعاً أمنياً في منطقة إيواء للاجئين في تاساليت. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ألمح وزير النيجر لشؤون الدفاع أنّ المجلس الأعلى لوحدة أزواد، المنتمي إلى تنسيقية الحركات الأزوادية، مسؤول عن الهجوم إلى جانب الجماعات الإرهابية. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، نفت التنسيقية ضلوعها في هذا الهجوم. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، هاجم رجال مسلحون مجهولو الهوية موقعاً عسكرياً في ناسومبو، بوركينا فاسو، يقع على بعد ٣٠ كيلومتراً تقريبا من الحدود مع مالي، مما أسفر عن مقتل ١٢ جندياً.

٢٠ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت البعثة اجتماعاً مع ممثلين عسكريين للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعرضت الإطار المرجعي المتعلق بنشر موظفي اتصال تابعين لها في البعثة. وعلاوة على ذلك، شاركت البعثة في مبادرات أمنية إقليمية مختلفة وقدمت إليها الدعم، بما في ذلك حلقة عمل بشأن منع نزعة التطرف والتطرف المصحوب بالعنف في منطقة الساحل، برعاية مشتركة من الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، عُقِدَت في باماكو في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

٢١ - وفي الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت البعثة فريقاً من الخبراء الاستشاريين المستقلين لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وركزت المناقشات على تهيئة بيئة إقليمية تساعد على تنفيذ عملية السلام وولاية البعثة وتدعم جهود البعثة لتحقيق الاستقرار بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٢٢ - وفي الفترة من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نفّذت القوات المالية والقوات الفرنسية عملية على طول الحدود الموريتانية للحد من الأنشطة الإرهابية.

ثالثا – التطورات الأمنية الرئيسية

٢٣ – بانتظار تنفيذ الترتيبات السياسية والأمنية المتوخاة في اتفاق السلام، بقيت الحالة الأمنية في المنطقتين الشمالية والوسطى متقلبة في ضوء النشر المحدود لقوات الدفاع والأمن المالية ولسلطات الدولة. وبغية مكافحة الهجمات ضد المدنيين وأفراد الأمم المتحدة، سعت البعثة إلى الحفاظ على الموقف الأكثر قوة واستباقية الذي كانت قد اتخذته منذ اعتماد ولايتها الجديدة، وذلك بالرغم من أوجه القصور الكبيرة التي تعانيها القوات.

ألف – الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

٢٤ – استمر استهداف القوات المالية والفرنسية وقوات البعثة بهجمات غير نمطية، عن طريق أساليب الهجوم المعقد، والهجمات الانتحارية بواسطة أجهزة التفجير المرتجلة المحملة على مركبات، والقنابل على جانب الطريق، وقذائف الهاون/الصواريخ. وقد شُنَّ ٢٥ هجوماً في المجموع ضد قوات الدفاع والأمن المالية و ٢٩ هجوماً ضد البعثة المتكاملة، مقارنة بـ ٣٩ و ٢٧ هجوماً، على التوالي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقُتِلَ ما مجموعه ١٥ فرداً من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية وأصيب ٣٣ فرداً آخر بجروح خلال الهجمات، في مقابل مقتل ٥٢ فرداً وجرح ٧٢ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقُتِلَ أيضا ثلاثة أفراد من حفظة السلام وجُرِحَ ٢٥ فرداً آخر، في مقابل مقتل ١٣ فرداً وجرح ٣٢ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٥ – وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق مهاجمون ثلاث قذائف هاون باتجاه معسكر البعثة في أغيلهوك، في منطقة كيدال. واصطدمت مركبتان عسكريتان تابعتان للبعثة المتكاملة كانتا تردان على الهجوم بجهاز متفجر، مما أسفر عن مقتل اثنين من حفظة السلام وإصابة سبعة آخرين بجروح. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أدى هجوم بقذائف الهاون ضد معسكر البعثة في كيدال إلى إلحاق أضرار بثلاث طائرات هليكوبتر متوسطة للخدمات. وأعلنت حركة أنصار الدين مسؤوليتها عن الهجوم، قائلة إنها استهدفت القوات الفرنسية. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ارتطمت قافلة لوجستية للبعثة بقنبلة مزروعة على جانب الطريق ثمّ أطلق مهاجمون مسلحون النار على القافلة، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام وإصابة ثمانية آخرين بجروح. وقُتِلَ أيضاً اثنان من الماليين المدنيين كانا يتبعان القافلة ولكن لم يكونا جزءاً منها. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قاد مهاجمون مركبتين محملتين بالمتفجرات إلى داخل مطار غاو. وانفجرت إحدى المركبتين مسفرة عن إصابة اثنين من حراس الأمن الخاص وعن تدمير مرافق تابعة للبعثة. وتضررت أيضاً ستّ طائرات للبعثة المتكاملة (خمس طائرات

هليكوبتر وطائرة واحدة ثابتة الجناحين). وأعلن تنظيم ''المرابطون'' مسؤوليته عن الهجوم. وفي اليوم نفسه، سقط صاروخان قرب مطار تمبكتو. وأعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن الهجوم، وقال إن الهدف هو ''مطار القوات الفرنسية''.

٢٦ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اعتدى مهاجمون على القوات المسلحة المالية بعد أن اصطدمت إحدى المركبات العسكرية بعبوة ناسفة على بعد ٣٥ كيلومتراً شمال شرق ديابالي في منطقة سيغو، مما أسفر عن مقتل أربعة جنود وإصابة سبعة آخرين بجروح. وأعلنت حركة أنصار الدين مسؤوليتها عن الهجوم. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، وفي هجوم آخر تبنته حركة أنصار الدين، أغار ثمانية مهاجمين على السجن الواقع في نيونو في منطقة سيغو وحرروا ٩٣ سجيناً يُزعَم أن من بينهم أعضاء في جماعات متطرفة عنيفة، واستولوا على أسلحة وذخائر ودراجات نارية. وقُتِل أحد حراس السجن.

٢٧ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قُتِلَ رئيس الأركان العسكري في المجلس الأعلى لوحدة أزواد، الشيخ آغ أوسا، على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من معسكر البعثة في كيدال عندما انفجرت مركبته بعد أن غادر اجتماعاً للتنسيق الأمني في المعسكر. وقد شرعت الأمم المتحدة في إجراء تحقيق بشأن الظروف التي أدت إلى وفاته.

باء - حماية المدنيين

٢٨ - شملت المخاطر الكبرى التي تهدد سلامة المدنيين البدنية أعمال اللصوصية المسلحة؛ والهجمات المحددة الأهداف التي يشنها أفراد مسلحون في كثير من الأحيان بسبب التطوّرات السياسية، بما في ذلك خلال الانتخابات المحلية؛ والألغام وأجهزة التفجير المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات؛ والأضرار التبعية التي تلحق بالمدنيين بسبب الاشتباكات بين المجموعات المسلحة المنشقة؛ والهجمات التي يشنها المتطرفون العنيفون والإرهابيون والجهات الفاعلة الحكومية. وواصل أفراد مسلحون الانتقام من المدنيين المشتبه في تعاونهم مع الحكومة أو مع البعثة المتكاملة.

٢٩ - ورداً على هذه التهديدات، واصلت قوة البعثة تسيير الدوريات المتوسطة والبعيدة المدى، ورصد نقاط التفتيش، والقيام بطلعات جوية استطلاعية تركز على حماية المدنيين. وأنشأت البعثة أيضا نقاط تزويد بالوقود لطائرات الهليكوبتر في بعض المعسكرات من أجل تعزيز قدرتها على الرد السريع على التهديدات المبلغ عنها التي تستهدف المدنيين. وأجرت البعثة عمليات منسقة شهرية مع القوات المسلحة المالية في بلدة نتيليت بمنطقة غاو، وبالقرب من غوندام في منطقة تمبكتو. وكانت هذه العمليات تهدف إلى كشف العناصر المسلحة،

وتعزيز جمع المعلومات الاستخبارية، والوصول إلى السكان المحليين. وقام ضباط شرطة البعثة بتسيير ٢٩٣ دورية مشتركة مع نظرائهم من الشرطة المالية.

٣٠ - وقامت البعثة برصد التوترات القائمة بين القبائل في منطقة موبتي، وتحديداً بين قبيلتي فولاني ودوغون. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت السلطات المالية عن وقوع صدام بين شباب من القبيلتين في بانكاس، مما أسفر عن إصابة سبعة أشخاص بجروح. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ قائد جماعة الدفاع الذاتي عن قبيلة دوغون المتمركزة في المنطقة البعثةَ بأنّ الجماعة قد أُعيد تنشيطها بسبب انعدام الأمن المتزايد في المنطقة.

جيم - تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن المالية

٣١ - واصلت البعثة مساعدة عمليات القوات المسلحة، في عدة مجالات منها المراقبة والاستطلاع والدعم الجوي والإجلاء الطبي. بيد أن قوات الدفاع والأمن المالية لم تستكمل بعد خطة إعادة انتشارها في وسط البلد وفي شماله، التي يمكن بموجبها أن تقيّم البعثة الدعم الذي تقدمه. ولا تزال البعثة في انتظار الردّ على عرضها المتعلق بالتشارك في شغل المواقع داخل معسكر البعثة في ليري، في منطقة تمبكتو.

٣٢ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة إلى الشرطة والدرك والحرس الوطني وسلطات الحماية المدنية وسلطات الجمارك في مالي، بما في ذلك التدريب على مكافحة التفجيرات الانتحارية وإدارة مسرح التي تنطوي على هجمات بأجهزة التفجير المرتجلة، والدعم التشغيلي لجهود مكافحة الجرائم المنظمة الخطيرة والإرهاب. واستمرت البعثة في مساعدة الحكومة على تفعيل وحدتها المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم المشترك من أجل وضع استراتيجية وطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب.

٣٣ - وفي الفترة بين ١٨ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، استكملت الحكومة تنقيح سياسة الحدود الوطنية بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي والبعثة المتكاملة. وتؤكد السياسة المنقحة على ضرورة تعزيز التعاون الأمني مع البلدان المجاورة وتعزيز البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق الحدودية.

دال - الإجراءات المتعلقة بالألغام والأسلحة والأسلحة الصغيرة

٣٤ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، يُصاب مدنيان على الأقل كل شهر في حوادث ناجمة عن متفجرات من مخلفات الحرب، ويشكّل الأطفال نسبة ٨٠ في المائة من الضحايا.

وعملت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على التوعية بأخطار المتفجرات في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في المناطق الوسطى والشمالية في مالي، وتمكنت من الوصول إلى نحو من ٤٢٠ ١٨ شخصاً. ودربت البعثة وشركاؤها ١٧ فرداً من قوات الدفاع والأمن التابعة لمالي على إدارة إزالة الألغام لأغراض إنسانية و ٧٩ فرداً آخر على التوعية بشأن الذخائر المتفجرة والتخلص منها. وعملت البعثة على تجديد أربعة مرافق تخزين للأسلحة والذخيرة.

رابعا – حالة حقوق الإنسان

٣٥ – وثّقت البعثة ١٠٤ حالات جديدة من انتهاك حقوق الإنسان وتجاوزها، شملت ٢٣٥ ضحية على الأقل، منهم ١٣ طفلاً، في مقابل ١١٧ حالة و ٢٠٢ ضحية على الأقل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتضمنت هذه الحالات سبع حالات إعدام؛ وحالة اختفاء قسري؛ وثماني حالات إساءة معاملة أو تعذيب؛ وحالة عنف جنسي؛ وحالة تجنيد أطفال؛ وحالتي نزوح قسري؛ وأربع حالات اختطاف؛ و ٢١ حالة احتجاز غير قانوني أو اعتقال تعسفي، شملت ٥٧ فرداً؛ وأربع حالات لم تُراعَ فيها الأصول القانونية بسبب عدم فعالية التحقيق؛ وسبع حالات انتهاك للحق في التصويت؛ و ٣٨ حالة ابتزاز أو نهب؛ وحالتي تخويف. وسُجّلت أيضاً ثمانية هجمات مباشرة ضد الأفراد العاملين في المجال الإنساني أو في عمليات حفظ السلام. ووُثّقت معظم الحالات في منطقتي كيدال وتمبكتو. ولا يزال أبرز مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المزعومين أعضاء في ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية، ضالعون في ٣٦ و ٣٠ حالة، على التوالي، فيما يُزعَم أن قوات الدفاع والأمن المالية والسلطات القضائية في مالي مسؤولة عن ٢١ حالة.

٣٦ – واستمر الإبلاغ في جميع أنحاء البلد عن عمليات اعتقال غير قانونية لأسباب تتصل بالنزاع، منها ما يتعلق بأنشطة إرهابية مزعومة. واحتجزت القوات المسلحة والدرك في مالي ٢٣ شخصاً بصورة غير قانونية من دون أوامر توقيف أو لفترات تجاوزت مدة الاحتجاز المدة المسموح بها قانوناً. واستناداً إلى المعلومات المتاحة، يتعين على القوات الفرنسية أن توضح أسباب احتجازها لـ ٢٠ فرداً. وقد تم إنشاء آلية لتبادل المعلومات من أجل معالجة حالات الاعتقال التي تجريها القوات الدولية، بما في ذلك القوات الفرنسية. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، كان لا يزال ٢٤٩ شخصاً محتجزاً لأسباب تتصل بالنزاع، منهم ١٩٠ شخصاً محتجزاً بتهم متعلقة بالإرهاب، داخل مرافق احتجاز تديرها الدولة. وكان هناك من بين المحتجزين خمسة أطفال. واستمرت الجماعات المسلحة الموقّعة على اتفاق السلام في احتجاز أفرادٍ بصورة غير قانونية. واعتقلت تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف

الجماعات المسلحة ما لا يقل عن ٧٣ فرداً إضافياً وأطلقت سراح ٥٣ فرداً، ليصل مجموع المحتجزين إلى ٢٦، منهم أفراد احتجزوا خلال فترات مشمولة بتقارير سابقة.

٣٧ - وفي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، دربت البعثة ممثلين من ست وزارات على مواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وساعدت على تحدد تدابير في مجال الوقاية ستنفذها هذه الوزارات. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، لم تكن الحكومة قد نظرت بعد في ١١٣ حالة عنف جنسي متصل بالنزاعات مقدّمة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في باماكو. ومنذ عام ٢٠١٤، استمع القضاة إلى ٣٧ ضحية فقط. واستمرت البعثة في المساعدة على وضع الصيغة النهائية لخطة عمل تهدف إلى القضاء على العنف الجنسي الذي يرتكبه أعضاء ائتلاف الجماعات المسلحة.

٣٨ - وبدعم من البعثة والشركاء، أقرّت وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة التوجيه الاستراتيجي بشأن تحديد هوية الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وفصلهم وإعادة إدماجهم، الخاص بالاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الأطفال.

٣٩ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر مجلس الوزراء السياسة الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع التركيز على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتقديم المساعدة إلى الجهات الفاعلة المعنية بحقوق الإنسان والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وأنشأت وزارة العدل وحقوق الإنسان بعد ذلك إدارة لحقوق الإنسان داخل الوزارة بغية تنفيذ السياسة. وخلال المشاورات الشهرية مع الوزارة، عرضت البعثة ما وثّقته من انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. وبالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي، واصلت البعثة تقديم التدريب على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة أفراد قوات الدفاع والأمن الماليين، بما في ذلك ١٨٠ جنديا و ١٨٥ ٢ ضابط شرطة و ١٤ مدربا من مدربي الشرطة و ٦٠ من موظفي شؤون السجون.

٤٠ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت محاكمة النقيب أمادو هايا سانوغو و ١٧ آخرين متهمين بارتكاب جرائم أثناء الانقلاب الذي وقع في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فقد تم مرة أخرى تأجيل المحاكمة بسبب عدم مراعاة الأصول القانونية، ومقاطعة المحامين لها، وتغيّب شهود الدفاع.

٤١ - وعملا بسياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان، بدأت البعثة المتكاملة عملية فرز فيما يتعلق بحقوق الإنسان لـ ٦٠٠ من أعضاء آلية تنسيق العمليات، و ٧٥ ممثلا من ممثلي

السلطات المؤقتة و ٢٩ مسؤولا إقليميا من لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. ووضعت البعثة المتكاملة أيضا برنامجا تدريبيا بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لأعضاء الآلية.

٤٢ - وواصلت البعثة المتكاملة تقديم المشورة التقنية إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بما في ذلك ما يتصل بالسرية، وتوفير الأمن لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذين أجرت معهم اللجنة مقابلات، والتعويضات التي يمكن أن يتلقاها هؤلاء. وافتتح مكتبا اللجنة الإقليميان في باماكو وسيغو في ١ كانون الأول/ديسمبر، وتلاهما مكتب موبتي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وافتُتح مكتب غاو لمنطقتي غاو وميناكا، ومكتب تمبكتو لمنطقتي تاوديني وتمبكتو في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ولم يفتتح مكتب كيدال بسبب الشواغل الأمنية.

خامسا - الحالة الإنسانية

٤٣ - إن استمرار انعدام الأمن، والغياب المتكرّر للأمن الغذائي، والفقر المزمن، والحضور المحدود لسلطات الدولة، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية الأساسية، إلى جانب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة الموقّعة على اتفاق السلام، كل هذه العوامل زادت من تدهور الحالة الإنسانية في المنطقتين الشمالية والوسطى. وفي الوقت نفسه، تضرر ٠٠٠ ١٨ شخص، أساسا في منطقتي موبتي وتمبكتو، من فيضانات نهر النيجر الموسمية التي دمرت ٤٠٠ ٢ منزل و ٧٩٠ مرحاضا. وتعاونت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية مع الحكومة لتوزيع مواد إغاثة. بيد أن الأموال اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦، والمقدرة بمبلغ إجمالي قدره ٣٥٤ مليون دولار، لم يُحصَّل منها، حتى تاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، سوى مبلغ ١٣٤,٥ مليون دولار (أي ما يعادل نسبة ٣٨ في المائة).

٤٤ - ولا تزال الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تقع ضحية لأنشطة إجرامية من قبيل سرقة المركبات والمعدات في المنطقتين الشمالية والوسطى. وحتى تاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أُبلغ عن وقوع ٢٩ حادثة أمنية، في المناطق الشمالية بالخصوص، كانت ضحيتَها جهاتٌ فاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية، مقابل ٢٠ حادثة مماثلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وواصلت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التفاوض بشأن إمكانية الوصول والضمانات الأمنية مع الجماعات المسلحة في منطقتي كيدال وميناكا، ودعت إلى احترام المبادئ الإنسانية من قِبَل جميع الأطراف. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وصلت قوافل الحصص الغذائية إلى كيدال للمرة الأولى منذ حزيران/يونيه تحت الحراسة العسكرية للبعثة المتكاملة. ويسرت البعثة أيضا المساعدة الإنسانية إلى كيدال بإيصال العاملين في المجال الإنساني جوا. ولتحسين سبل إيصال المساعدات، تعتزم البعثة

المتكاملة، إذا تلقت الضمانات الأمنية اللازمة، أن تقوم من جديد بإصلاح مهبط الطائرات في كيدال الذي دمره المتظاهرون في نيسان/أبريل.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُغلقت ١٠٩ مدارس إضافية أبوابها، وبذلك بلغ مجموع المدارس المغلقة في المناطق المتضررة من النزاع من مناطق غاو وكيدال وميناكا وموبتي وسيغو وتمبكتو ٤٠٥ مدارس من أصل ٣٨٠ ٢ مدرسة. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام محافظ كيدال لأول مرة منذ تعيينه في ٢٣ آذار/مارس بزيارة رسمية إلى كيدال لافتتاح السنة الدراسية في المنطقة. وواصلت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية دعم الحكومة لإعادة فتح المدارس في الشمال.

٤٦ - وتشير تقديرات إحدى التقييمات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية إلى أن ٢٥ في المائة من سكان مالي لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وانخفض معدل سوء التغذية الحاد المتوسط إلى ١٤,٣ في المائة في منطقة تمبكتو، حيث نفذت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي أنشطة لبناء القدرة على التكيف بالتعاون مع منظمات المزارعين. وعقب تفشي حمى الوادي المتصدع في النيجر، التي أُعلن عنها في ٢٠ أيلول/سبتمبر، تولت الحكومة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إيفاد بعثة تقييم إلى منطقة ميناكا في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ودعم السلطات المحلية على اتخاذ تدابير وقائية والاستعداد لاحتمال تفشي الحمى. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم اللوجستي والأمني. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، قام وزير الطاقة والمياه ومحافظ كيدال بزيارة كيدال لتقييم الاحتياجات من الإمدادات بالكهرباء والمياه.

٤٧ - ومنذ تقريري السابق (S/2016/819)، انخفض عدد المشردين داخليا بنسبة ٦ في المائة إلى قرابة ٣٦ ٧٠٠ شخص في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وازداد عدد اللاجئين الماليين المقيمين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر من حوالي ١٣٤ ٠٠٠ إلى ١٣٦ ٠٠٠ لاجئ. واضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببناء وإصلاح ٨٥٠ ملجأ في مناطق غاو وميناكا وموبتي وتمبكتو، وتيسير العودة الطوعية لـ ٤٧٨ لاجئا. وفي مناطق غاو وموبتي وتمبكتو، قدمت المفوضية الدعم إلى الحكومة لتوفير مساعدة نقدية إلى ٤٣٧ ٢ عائدا، بينما تولت المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ عدة مشاريع لتحقيق استقرار المجتمعات المحلية، بما في ذلك ترميم المراكز الصحية والمدارس الابتدائية وإصلاح مصادر المياه.

٤٨ - وفي مناطق غاو وميناكا وتمبكتو، قامت المفوضية بحملات توعية بمسائل العنف الجنسي والجنساني لفائدة ٨٣٢ شخصا من العائدين والسكان المحليين. وفي مناطق غاو وموبتي وتمبكتو، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم النفسي والاجتماعي

إلى الناجين من العنف الجنسي والجنساني؛ ونتيجة لذلك، تلقى ١٧٥ ناجيا دعما نفسيا واجتماعيا وتم توزيع ٨٢ مجموعة من مجموعات مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب.

سادسا - التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي

٤٩ - في ظل غياب وكالات التنمية الإقليمية من مالي والحضور المحدود لسلطة الدولة في المناطق الشمالية، لم يحصل السكان إلا على قدر محدود من الخدمات الاجتماعية الأساسية. وشكّل عدم وجود استراتيجية لتنمية الشمال عائقا أمام صرف الأموال التي جرى التعهد بها في المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي المعقود في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٥٠ - وفي الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت بعثة تقييم مشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بزيارة لمنطقة ليبتاكو - غورما، وإلى المناطق الحدودية مع بوركينا فاسو والنيجر، من أجل التعرّف على المخاطر العابرة للحدود، التي تهدد السلام والأمن والتي يمكن التصدي لها باعتماد حلول مجتمعية. واستنادا إلى هذا التقييم، وُضع مشروع صندوق لبناء السلام عبر الحدود، وهو في انتظار موافقة الحكومات الثلاث.

٥١ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم صندوق بناء السلام مبلغا إضافيا قدره ١,٥ مليون دولار لفائدة ثلاثة مشاريع ستنفذها البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري في غاو وتمبكتو من أجل دعم عملية السلام. وستواصل هذه المشاريع تقديم الدعم لتلقين أطفال المدارس مبادئ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وتوظيف الشباب والنساء، وبذل الجهود لمكافحة العنف الجنساني. وفي كانون الأول/ديسمبر، وافق الصندوق على تخصيص مبلغ ٢,٤ مليون دولار للمبادرات المتعلقة بالشباب والمسائل الجنسانية، التي ستتولى تنفيذها البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية.

٥٢ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بدعم من البعثة ترميم مواقع التراث الثقافي، ولا سيما في تمبكتو. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، بدأت اليونسكو والبعثة ترميم ثلاث مكتبات خاصة تضم مخطوطات قديمة في تمبكتو؛ والجهود متواصلة في العمل على حفظ هذه المخطوطات حفظا ماديا. ولا تزال أعمال ترميم المساجد الثلاثة المدرجة في قائمة مواقع التراث العالمي جارية في تمبكتو.

سابعا – قدرات البعثة

٥٣ – في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أقرت الأمانة العامة مفهوم البعثة المستكمل للبعثة المتكاملة. وعقب اتخاذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) الذي شجع فيه المجلس على إبقاء مفهوم البعثة قيد الاستعراض المستمر، قامت البعثة المتكاملة بمواءمة الوثيقة الحالية مع ولايتها الجديدة. ويحدد مفهوم البعثة المنقح الأهداف الثلاثة التالية:

(أ) ضمان وجود عملية سلام مستدامة وذات مصداقية وشاملة من أجل التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام؛

(ب) تحسين الحالة الأمنية، بما في ذلك دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية؛

(ج) بلوغ كامل القدرات التشغيلية، بما في ذلك القدرة على حماية البعثة ودعمها وتنفيذ المهام ذات الأولوية في المناطق الرئيسية.

٥٤ – ولم يتحقق بعد عدد من القدرات المطلوبة، فيما ظلّت التعهدات دون مستوى هذه القدرات، ولا سيما في مجالي الاكتفاء الذاتي والمعدات الرئيسية بالأساس.

العنصر العسكري

٥٥ – في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ١٠ ٧٩١ فرداً، أو ما يعادل نسبة ٨١ في المائة من الأفراد العسكريين المأذون بهم والبالغ عددهم ١٣ ٢٨٩ فرداً. ومثّلت النساء نسبة ١,٦ في المائة من هذا القوام. ولا يزال عدد من الثغرات الحيوية في القدرات قائما. ومع رحيل طائرات الهليكوبتر العسكرية الموجودة حاليا في غاو لفترة تمتد من شهر كانون الثاني/يناير إلى شهر شباط/فبراير ٢٠١٧، ستحتاج البعثة إلى أربع وحدات طائرات هليكوبتر لبلوغ العدد المطلوب، وهو ست وحدات (وحدة طائرات هليكوبتر هجومية ووحدة طائرات هليكوبتر متوسطة للأغراض العامة لغاو، ووحدة طائرات هليكوبتر هجومية لكيدال؛ ووحدة طائرات هليكوبتر متوسطة للأغراض العامة لتمبكتو). ولا تزال البعثة تحتاج إلى سرية استخبارات ومراقبة واستطلاع في كيدال، ووحدة دعم مهابط الطائرات لغاو وتمبكتو، وسرية من القوات الخاصة لتمبكتو، وسرية متخصصة في التخلص من المعدات المتفجرة لتمبكتو، وكتيبة قتالية. وفي انتظار نشر الكتيبة، تقوم وحدات من المشاة بمرافقة قوافل البعثة اللوجستية، مما يعيق بشكل كبير قدرة العنصر العسكري على أداء المهام التي صدر بها تكليف. وتظل قلة عدد ناقلات الأفراد المدرعة (حيث ما تزال هناك حاجة إلى ٩٩ منها) تشكل عائقا رئيسيا. وتواصلت التحضيرات لإعادة نشر قوة الرد

السريع من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى البعثة المتكاملة. ومن المقرر نشر الفرقة المتقدمة إلى موبتي بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٧.

عنصر الشرطة

٥٦ - في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ٢٦٠ ١ فرداً، أو ما يمثل نسبة ٦٦ في المائة من القوام المأذون به والبالغ ٩٢٠ ١ فرداً؛ وقد تم نشر ٨٣ في المائة من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (١٥ في المائة منهم من النساء) و ٦٢ في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة (٥ في المائة منهم من النساء). ويجري نشر فريق تدخل خاص. ووردت تعهدات بشأن وحدات الشرطة المشكلة الأربع التي لم تصل بعد والتي المقرر نشرها في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧. ولا تزال البعثة بحاجة إلى ٥٩ فردا إضافيا من ضباط الشرطة و ٢٠ ناقلة أفراد مدرعة، و ١١ سيارة مصفحة لفرادى ضباط الشرطة، ومهارات متخصصة في مجالات الطب الشرعي، ومكافحة الإرهاب، وأجهزة التفجير المرتجلة، والجريمة المنظمة الخطيرة والاتجار بالمخدرات، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الموظفون المدنيون

٥٧ - حتى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، تم نشر ٨٦ في المائة من جميع الموظفين المدنيين للبعثة المتكاملة، بما في ذلك ٨٧ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٨٧ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨٤ في المائة من الموظفين الوطنيين. وتشغل المرأة نسبة ٢٧ في المائة من الوظائف الدولية، و ٣١ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ١٩ في المائة من الوظائف الوطنية.

تشييد المعسكرات وتأمين طرق الإمداد

٥٨ - شهد عدد من مشاريع التشييد الجارية تأخّرا بسبب البيئة الأمنية المتقلبة وبطء توريد مواد البناء. وتولي البعثة المتكاملة الأولوية لتشييد أماكن إقامة صلبة الجدران للأفراد العسكريين المنتشرين في الشمال. وتتواصل حاليا أعمال تشييد معسكرات لأفراد وحدات الشرطة المشكلة المقرر نشرهم في دوينتزا وغوندام وميناكا. ولاستيعاب الموظفين المدنيين الذين يعيشون في المنطقة المخصصة المحيطة بمعسكر البعثة في موبتي، تعتزم البعثة تحديث المعسكر ليصبح معسكرا متكاملا يشمل مبان للإقامة. وفي الوقت نفسه، أعطت البعثة الأولوية للتحضيرات المتصلة باستقبال قوة الرد السريع في موبتي. وتم الانتهاء من إنجاز

٨٠ في المائة من أعمال تشييد قاعدة عمليات البعثة المتكاملة في باماكو، بينما أنجز معسكر تمبكتو المتكامل بنسبة ٧٠ في المائة. وأنجز مركز اللوجستيات الجديد في غاو بنسبة ٧٥ في المائة، وهو قد دخل في طور العمل.

٥٩ - ولا تزال القوافل اللوجستية للبعثة تواجه تهديدات غير نمطية في شمال مالي. ويجري، بالتشاور مع الحكومات المعنية، بذل جهود تهدف إلى فتح طريق إمداد جنوبية إلى غاو انطلاقا من كوتونو، بنن، عبر نيامي.

ثامنا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٦٠ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير وقوع ٢٩ حادثا أمنيا لموظفي الأمم المتحدة المدنيين. ولقي خمسة من حفظة السلام: اثنان في منطقة كيدال في ٣ تشرين الأول/أكتوبر؛ وثالث خلال هجمات وقعت في منطقة موبتي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وواحد أثناء حادث مرور؛ وواحد نتيجة لمرض ألم به. وتعرّضت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى ٢٩ هجوما. وظلت الهجمات غير النمطية والعمليات الإرهابية وأعمال الإجرام تشكل تهديدات ومخاطر أمنية على موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وعملياتها. ولجأت البعثة المتكاملة إلى تعديل تدابيرها الأمنية بغية التكيف مع الحالة الأمنية المتقلبة، وذلك بوسائل منها بناء ملاجئ أقوى ومحمية ومقاومة للتفجيرات من أجل مواجهة التهديد الذي تشكله النيران غير المباشرة. وتولت البعثة أيضا تحديث خططها للطوارئ ونشر وحدات السلامة والأمن في مواقع متقدمة.

٦١ - ومع ذلك، لا تزال أفرقة الإجلاء الطبي المدني التابعة للبعثة تواجه تحديات كبيرة بسبب التواجد المحدود وصعوبة العمل في ظروف عالية المخاطر، الأمر الذي تسبب في تأخيرات في الاستجابة للحوادث. ولا تزال البعثة المتكاملة تحتاج بشكل عاجل إلى أفرقة الإجلاء الطبي الجوي في موبتي وتيساليت، حيث تتمركز بالفعل أصول متخصصة من أجل البحث والإنقاذ، لضمان إتاحة طائرات الهليكوبتر المخصصة لإجلاء المصابين وجعلها على مرمى ساعة واحدة من نطاق أنشطة البعثة.

تاسعا - السلوك والانضباط

٦٢ - لم يكن ثمة أي ادعاء جديد بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين منذ تقريري السابق. وما زال الادعاءان المذكوران في ذلك التقرير، والمبلّغ عنهما في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٦، ينتظران التحقيق فيهما مع البلد المعني المساهم بقوات فيما يتعلق

بالادعاء الأول ومع الأمم المتحدة فيما يتعلق بالادعاء الثاني. وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ أنشطة الوقاية، بما في ذلك أنشطة التوعية والإعلام ذات الصلة بمعايير السلوك المتوقعة من موظفي الأمم المتحدة، وبخاصة سياسة عدم التهاون إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

عاشرا - الملاحظات

٦٣ - تمر عملية السلام في مالي حاليا بمنعطف حرج. ولئن تم إحراز بعض التقدم على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية منذ التوقيع على اتفاق السلام، فإنّ الأطراف الموقّعة ما تزال مختلفة بشأن التدابير المؤقتة الرئيسية، مما يؤخر العملية فيما يتعلق بجميع الأحكام الأخرى. ورغم أنّ عملية السلام معقدة وصعبة، فإنّ الأطراف الموقِّعة يتوجّب عليها التصرف بسرعة وحزم من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه شعب مالي. ونظرا إلى أنه لم يتبق إلا ستة أشهر فقط على نهاية الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق السلام، فإنني أحث بشدة جميع الأطراف على الوقف الفوري للقتال واستئناف الحوار البناء. ويجب على الأطراف الموقعة الاستفادة بشكل كامل من الإمكانات التي تتيحها آليات المتابعة المنصوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك من خلال مواصلة المشاركة والتمثيل على مستوى أعلى، لتسوية الخلافات وإظهار التزامها بعملية السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يظهر المجتمع الدولي، بما في ذلك فريق الوساطة، دعما ثابتا لتنفيذ الاتفاق، لكن من الأهمية بمكان أن يضاعف جهوده ويستخدم كامل ثقله السياسي لضمان التزام الأطراف الموقعة وتحقيق نتائج فورية على أرض الواقع. وإذا فشل الحوار، فإنني أدعو مجلس الأمن إلى النظر، في الأشهر المقبلة، في فرض جزاءات محددة الأهداف ضد الذين يعرقلون تنفيذ الاتفاق.

٦٤ - وإنني أهنئ حكومة مالي على إجراء الانتخابات المحلية الأولى منذ عام ٢٠٠٩ في خضم التحديات السياسية والأمنية واللوجستية الكبيرة. ويؤسفني أن لا تكون هذه الانتخابات قد جرت في مناطق كيدال وميناكا وتاوديني إضافة إلى بعض الأجزاء من مناطق غاو وموبتي وتمبكتو بسبب الحوادث والعراقيل الأمنية، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة الموقِّعة. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، لاحظت الاعتراضات التي أعربت عنها الأطراف المعارضة والجماعات المسلحة الموقعة. لذلك، يجب أن تعمل جميع الجهات صاحبة المصلحة على تضييق نطاق الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة. فالتوصل إلى توافق الآراء يتطلب اعتماد نُهُج شاملة وتفاعلية وبنّاءة. وبما أنّ شعب مالي يتهيأ للانتخابات المحلية والإقليمية ولإجراء استفتاء دستوري في عام ٢٠١٧، فإنني أشجع الحكومة بقوة على الدخول في حوار نشط مع أصحاب المصلحة المعنيين وعلى ضمان أن يفضي

الحوار إلى إشراك الجميع وإلى تحقيق توافق في الآراء. والأمم المتحدة مستعدة للاستمرار في دعم هذا المجهود.

٦٥ - إن محدودية التقدم المحرز في تطبيق الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام أدت إلى تيسير انتشار انعدام الأمن من أقصى شمال مالي إلى وسطها، وبذلك وسّع الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة نطاق أنشطتهم ورسّخوا موطئ قدمهم. وتتأكد مجددا الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التصدي للتهديدات الأمنية، بالنظر إلى تزايد انعدام الأمن في المناطق الحدودية مع بوركينا فاسو والنيجر، وأيضا إلى استمرار تأثير الاتجار بالمخدرات على جهود السلام. ولعكس مسار هذه الاتجاهات السلبية للعنف، فإنني أحث الحكومة على مضاعفة جهودها للقيام تدريجيا بإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية وإعادة إرساء سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الأطراف المالية التعجيل بتنفيذ الأحكام الأمنية في اتفاق السلام من أجل استعادة ثقة الناس في عملية السلام ومنع انتشار التطرف العنيف. كما أشجع الدول الأعضاء في هذه المنطقة دون الإقليمية على تعزيز جهودها الرامية إلى المساعدة في حل القضايا السياسية والأمنية في مالي من خلال جهود الوساطة والمشاركة النشطة في آليات متابعة اتفاق السلام. ومن المهم، في ضوء تعدد المبادرات الإقليمية، أن تنسق الدول الأعضاء جهودها بحيث تشمل مكافحة الاتجار بالمخدرات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بالتنسيق مع الآليات الإقليمية، ومنها عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٦٦ - وإني أدين بشدة الهجمات التي ينفذها متطرفون وإرهابيون عنيفون ضد المدنيين وضد الجماعات المسلحة الموقِّعة وقوات مالي والقوات الفرنسية، وأيضا ضد موظفي البعثة الذين يظلون يشكلون هدفا للهجمات غير النمطية. وأكرر التأكيد على أن هذه الهجمات التي تستهدف أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة تمثل جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وإني أدعو إلى تقديم مرتكبيها إلى المحاكمة. وأود أيضا أن أعرب في هذا الصدد عن أصدق تعازيّ القلبية لأسر الضحايا ولحكومات بلدانهم، وكذلك لشعب مالي وحكومته اللذين لا يزالان يعانيان من الخسائر.

٦٧ - وتؤكد الحالة الأمنية الهشة على أهمية التدابير المؤقتة الواردة في اتفاق السلام وعلى الحاجة الملحة إلى العمل على تنفيذها. وإني أدعو الحكومة إلى إظهار القيادة السياسية وإلى جعل كل الأطراف تجتمع على إنشاء السلطات المؤقتة بجدية وإطلاق آلية تنسيق العمليات

التي تساعد الجماعات المسلحة الموقعة على المضي قدما في تجميع عناصرها. وأرحب بتعيين الحكومة في الآونة الأخيرة لأعضاء السلطات المؤقتة والمجالس الانتقالية، فضلا عن المستشارين الخاصين للمناطق الشمالية. وأحث الجماعات المسلحة الموقعة على حل المسائل المعلقة بطريقة بنّاءة وعلى كسر الجمود بشأن تسيير الدوريات المختلطة.

٦٨ - ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الأطراف الموقعة في تنفيذها لاتفاق السلام بشكل كامل وفعال، بما في ذلك من خلال النقاط المرجعية التي وضعتها الحكومة بمساعدة البعثة. وإنني أعول على قيادة الحكومة في ضمان تأييد هذه النقاط المرجعية من جانب الأطراف الموقعة الأخرى وتوليد زخم جديد للتعجيل بالتنفيذ الشامل للاتفاق. فالأطراف كلها مطالبة بأداء دورها كما يجب. لذلك، فإني أشجع الأطراف الموقعة على الاعتراف مرة أخرى بمسؤولياتها الهامة وعلى السعي بنشاط لبلوغ هذه النقاط المرجعية في الوقت المناسب.

٦٩ - وإنه ليؤسفني شديد الأسف أن لا تُعيّن أي امرأة في منصب من مناصب السلطات المؤقتة، وأن لا توجد سوى امرأة واحدة تشغل مقعدا بأحد المجالس الانتقالية، واثنتان فقط تم اختيارهما لمنصب المستشار الخاص لممثلي الدولة في المناطق الشمالية. كما ألاحظ بقلق استبعاد النساء والشباب من تنفيذ اتفاق السلام. ويؤدي كل من النساء والشباب في مالي أدوارا نشطة تؤثر على عملية السلام، بما في ذلك كوسطاء على صعيد المجتمع المحلي وكأعضاء في جماعات الدفاع المدني التي تحمي مجتمعاتها من الهجمات المسلحة. لذلك، فإنّ تمكينهم ومشاركتهم يسهمان بشكل حاسم في نجاح عملية السلام ومنع نشوب النزاعات واحتمال تحقيق السلام المستدام. وبناء عليه، أحث جميع الجهات المعنية في مالي على العمل بهمة أكبر لضمان مشاركة وقيادة النساء والشباب في كل جانب من جوانب تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك في العملية التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية. وأهنئ النساء اللواتي شاركن للحصول على مقاعد في الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وعملن بذلك على جعل القانون الشؤون الجنسانية الجديد، الذي ينص على تخصيص حصة ٣٠ في المائة للنساء المرشحات في الانتخابات، حقيقةً واقعة. وأحيي انتخاب المرأة بنسبة ٣٠ في المائة من جملة الفائزين بالانتخابات في باماكو ومنطقة غاو.

٧٠ - ويجب أن تقوم التدابير المؤقتة على أساس متين يجعل مالي تدخل في سلام واستقرار طويلي الأمد. وأدعو الحكومة إلى تسريع الجهود الرامية إلى استكمال الاستراتيجية الوطنية التي تستهدف إصلاح قطاع الأمن، وأيضا إلى وضع معايير الإدماج التي من شأنها أن تتيح لأعضاء الجماعات المسلحة الموقعة الانضمام إلى المؤسسات الأمنية. ومن الأهمية بمكان أن توضح الحكومة خططها ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن من أجل الحفاظ على انخراط

الجماعات المسلحة الموقعة في عملية السلام. وأرحب بالتقدم المحرز في تنقيح الدستور، وأتطلع إلى اكتماله. وللمضي قدما، سيتيح تنظيم مؤتمر المصالحة الوطنية فرصة في غاية الأهمية بالنسبة لإيجاد حلول سياسية من خلال المناقشة الواسعة النطاق التي تتناول العوامل المحركة للنزاع، وتجعل عملية السلام شاملة بالفعل لكلّ الماليين في كل أنحاء مالي. وإنني أحث الحكومة بشدة على ضمان تنفيذ عملية مصالحة حقيقية تشمل جميع فئات المجتمع. فمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع تظلّ شرطا أساسيا لضمان المصالحة الوطنية.

٧١ - وما تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق. وإنني أدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها الجهات الفاعلة التابعة للدولة والجماعات المسلحة والجماعات المتطرفة والجهات الأخرى. وأحث جميع الأطراف المعنية على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى التزاماتها بموجب اتفاق السلام. وأرحب بافتتاح المكاتب الإقليمية للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في عدة مناطق، ولكن يؤسفني ضآلة التقدم المحرز في الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب. وأشجع الحكومة على الإسراع بتفعيل المكاتب الإقليمية المتبقية، بما في ذلك في كيدال، وعلى نشر الموظفين لكي يشرعوا في الحوار مع الضحايا. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة في عمل اللجنة، وأيضا للمساعدة في إنشاء لجنة التحقيق الدولية.

٧٢ - ولا يزال يساوري القلق من توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية بقدر محدود في شمال مالي ووسطها، حيث تستمر الاحتياجات الإنسانية المزمنة. وإنني أشجب عرقلة الإمدادات عقب اندلاع الأعمال العدائية بين تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية في كيدال. وأحث الأطراف الموقعة على حل خلافاتها في إطار الاتفاق وإلى عدم السعي في هذه الخلافات إلى اتخاذ المدنيين رهائن. ومن جهة أخرى، بدأت الفرصة السانحة أمام الحكومة لإظهار مكاسب السلام تتقلص شيئا فشيئا لأنّ اتفاق السلام ما زال لم يثمر بعدُ المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي ينتظرها الشعب المالي. وأشجع الحكومة بشدة على مواصلة جهودها لتوسيع نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية في المنطقتين الشمالية والوسطى، وذلك من أجل ضمان استفادة المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع من تلك المكاسب. ويمثل تعزيز تقديم الخدمات في المواقع النائية والوصول إلى المهمشين أمرا حيويا في الحيلولة دون حرمان المجتمعات المحلية التي تعاني الإقصاء. وأحث الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية لشمال البلد، التي كان من المتوقع وضع صيغتها النهائية عقب المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأكرر أيضا دعوتي الحكومة إلى إحراز

تقدم في علاقتها مع صندوق التنمية المستدامة بعد أن تعهدت بالمساهمة فيه بمبلغ ٤٥٠ مليون يورو على امتداد الفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨.

٧٣ - وتواصل البعثة العمل في بيئة شديدة الصعوبة، وهي تواجه باستمرار مخاطر الهجمات العنيفة غير النمطية. ومن المرجح أن تستمر الصعوبات التشغيلية الكبيرة ضمن السياق السياسي والأمني الحالي الذي يتسم بانعدام الاستقرار والاتجار بالمخدرات والإرهاب. ونتيجة لذلك، تستخدم البعثة جزءا كبيرا من مواردها لحماية نفسها والحفاظ على وجودها. وإنني أشجع جميع البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة والجهات المانحة الثنائية على زيادة جهودها من أجل ضمان امتلاك البعثة للمعدات والموارد التي تحتاجها، بما في ذلك وحدات الطائرات العمودية المطلوبة على وجه الاستعجال، وسرية الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، ووحدات دعم مهابط الطائرات، وسرية القوات الخاصة، وسرية التخلص من المعدات المتفجرة، والكتيبة القتالية، وفرادى ضباط الشرطة، وناقلات الأفراد المدرعة، والسيارات المصفحة لفرادى ضباط الشرطة. وأحث مجلس الأمن على العمل بهمة مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق هذه الغاية. هذا، وإنّ تقلص القدرة على التنقل وعلى إجلاء المصابين والإجلاء الطبي بسبب مغادرة وحدات الطائرات العمودية وغيرها من أصول الطيران التي تضررت في الهجمات سوف يكون له أثر سلبي على الأداء التشغيلي للبعثة.

٧٤ - وأخيراً، أكرر الإعراب عن تقديري لممثلي الخاصّ، محمد صالح النظيف، لما يبذله من جهود دؤوبة من أجل السير قدماً بعملية السلام. وأشيد بنساء ورجال البعثة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على تفانيهم في العمل مع البعثة، وعلى العمل في هذه المواقع الشاقة وفي ظلّ ظروف صعبة باستمرار. وأُثني على الأعضاء المشاركين في فريق الوساطة الدولي لدعمهم المتواصل للأطراف في مالي. وأعرب عن امتناني لكلٍّ من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك صندوق بناء السلام، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين الذين لم يدّخروا أيّ جهد للمساهمة في السلام والأمن في مالي.

المرفق الأول

[الأصل: بالفرنسية]

النقاط الإرشادية لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

الأهداف	مؤشرات الإنجاز	الوضع الراهن	الموعد النهائي[أ]	ملاحظات
١ - المسائل السياسية والمؤسسية				
أُحرز تقدم كبير في تنفيذ الهيكل المؤسسي الذي يهدف إلى ضمان مشاركة جميع المواطنين الماليين والسماح باستعادة سلطة الدولة على كامل أراضيها				
١-١ وضع هيكل مؤسسي يستند إلى مبدأ الإدارة الحرة، يُمثّل فيه السكان في المؤسسات الوطنية تمثيلاً أوسع	١-١-١ قيام الإدارات المؤقتة المسؤولة عن إدارة البلديات والمقاطعات والمناطق في الشمال بعملها	قيد التنفيذ	٢٠١٧	تم تحديد الإدارات للمناطق ولكنها لم تُنشأ بعد
	١-١-٢ قيام حكومة مالي بإنشاء سلطات محلية تتضمّن هيئات منتخبة انتخابا مباشرا، وتخويلها سلطات واسعة، بتعديل القانون المتعلق بالإدارة الحرة (93-008) والقانون المتعلّق بالتنظيم الإداري للأراضي (2012-006)	قيد التنفيذ	٢٠١٧	صيغت النصوص و لم يُصدَّق عليها بعد
	١-١-٣ قيام الحكومة بإنشاء جمعية إقليمية منتخبة انتخابا مباشرا في كل إقليم، ما يضمن نقل السلطة والموارد	قيد التنفيذ	٢٠١٧	التنفيذ مرهون باعتماد النصوص ذات الصلة
١-٢ تحديد اختصاصات السلطات المحلية، من خلال تحديد واجبات ومسؤوليات كل من الدولة والسلطات المحلية تحديدا أدق	١-٢-١ ضمان الحكومة قدرة كل منطقة على إنشاء البنية التحتية العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية وإدارتها	أُنجز		
	١-٢-٢ قيام كل منطقة بوضع خطة تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية واضطلاعه بمسؤولية التخطيط الإقليمي واستخدام الأراضي	أُنجز		
	١-٢-٣ قيام كل منطقة بوضع وتنفيذ نظام ضريبي يستند إلى هيكله الاقتصادي وأهدافه الإنمائية ويتفق مع التشريعات الحالية	لم يُنجز		

الأهداف	مؤشرات الإنجاز	الوضع الراهن	الموعد النهائي[أ]	ملاحظات
٢ - مسائل الدفاع والأمن				
تشكيل قوات دفاع وأمن شاملة تؤدي مهامها تدريجيا، وتخضع للمساءلة أمام المواطنين وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك بهدف تمتين التماسك الاجتماعي والإسهام في تعزيز الأمن الإقليمي				
٢-١ تنفيذ إصلاحات قطاع الأمن والدفاع	٢-١-١ اعتماد المراسيم التي تحدد تكوين البعثات وإجراءات اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن	قيد التنفيذ		يجري حاليا استعراض المراسيم بعد ادعاءات قدّمتها حركات بعدم احترام الحصص
	٢-١-٢ إنشاء اللجنة الوطنية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن على نحو شامل وقيامها بعملها	قيد التنفيذ		أُنشئت اللجان ولكنها لا تعمل
	٢-١-٣ قيام اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن بوضع رؤية وطنية جديدة للدفاع والأمن تراعي العوامل المحلية والوطنية والدولية			
٢-٢ تنفيذ برنامج تجميع المقاتلين وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمشيا مع المبادئ التوجيهية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي ووفقا للمعايير الدولية	٢-٢-١ قيام اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوضع برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يشمل التجميع، بدعم من البعثة والشركاء الآخرين	قيد التنفيذ		وُضع البرنامج ويُنتظر اعتماده. ونُظّم اجتماع مائدة مستديرة مع الجهات المانحة
	٢-٢-٢ قيام لجنة الإدماج بتنفيذ برنامج دعم يحدّد التدابير والمعايير اللازمة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، مع أخذ المسائل الشاملة لعدة قطاعات (الجنسانية وحقوق الإنسان وحماية المدنيين) في الحسبان	قيد التنفيذ	النصف الأول من عام ٢٠١٧	

الأهداف	مؤشرات الإنجاز	الوضع الراهن	الموعد النهائي[أ]	ملاحظات
٢-٣ إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن وإعادة نشرها تدريجيا على جميع الأراضي الوطنية	٢-٣-١ قيام اللجنة التقنية المعنية بالأمن وآلية تنسيق العمليات بتقديم خطة لتنفيذ الترتيبات الأمنية في الشمال تتوخى تسيير دوريات مختلطة لتأمين عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	أُنجز		
	٢-٣-٢ اضطلاع وحدات مشكّلة مؤلّفة من مقاتلين من الأطراف الموقّعة ومن قوات الدفاع والأمن المالية، وتحديدا الوحدات الخاصة بمكافحة الإرهاب، بعملها وقيامها بدوريات مختلطة، تحت رعاية آلية تنسيق العمليات، ما يسهم في استعادة الأمن	قيد التنفيذ	النصف الأول من عام ٢٠١٧	
	٢-٣-٣ إنجاز إعادة النشر التدريجي لقوات الدفاع والأمن التي أُعيد تشكيلها على جميع الأراضي المالية وكفالة حماية الأمن والنظام العام			
٣ - المساعدة الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية				
إنشاء الهياكل والآليات الرامية التي تكفل تحقيق تنمية محلية مستدامة شاملة لا يُستثنى منها أحد				
٣-١ تهيئة الظروف المناسبة لتيسير عودة جميع المشردين واللاجئين وإعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا؛ وإفادة السكان من مكاسب السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي وتقديم المساعدة الإنسانية	٣-١-١ إنشاء آليات متابعة للمشردين واللاجئين وفقا للصكوك الإقليمية والدولية	قيد التنفيذ		الإنجازات: - توقيع بروتوكولين مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمتابعة التحركات السكانية وتسجيل العائدين - توقيع اتفاقات ثلاثية مع النيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لإعادة اللاجئين الماليين - توقيع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على بروتوكول لتيسير تقديم الدعم للعودة الطوعية إلى الوطن - إنشاء هيئة تنسيق وطنية معنية بالإعادة إلى الوطن بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الأهداف	مؤشرات الإنجاز	الوضع الراهن	الموعد النهائي[أ]	ملاحظات
				– إنشاء ٢٨ نقطة دخول لتسجيل اللاجئين
				– إنشاء قاعدة بيانات
				– نشر تقرير فصلي عن حالة اللاجئين
	٣-١-٢ تقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفا (السكان المحليين أو المشردين أو العائدين) بطريقة محايدة ونزيهة في المناطق المتأثرة بالنزاع وتعزيز سبل دعم هذه الفئات وقدرتها على التكيف	قيد التنفيذ		الإنجازات: – توفير الخيام والبطانيات والناموسيات المرشوشة بالمبيدات – إنشاء خطوط ائتمان ترمي إلى تمويل الأنشطة المدرة للدخل – توفير الحبوب والأغذية للسكان – توفير العلف ومجموعات لوازم الطوارئ – توقيع اتفاق مع لجنة الأمن الغذائي لتوفير ١ ٥٠٠ طن من الحبوب لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية
	٣-١-٣ جني ثمار السلام لصالح السكان بدعم من الشركاء الإنسانيين والإنمائيين، في إطار خطة الطوارئ الإنسانية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بهدف الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق المحرومة	قيد التنفيذ		الإنجازات: – إنشاء تسعة مواقع في المناطق الشمالية (تسعة أبراج للمياه مزودة بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية، واستكمال تجهيز الآبار، وبناء سد المياه، وإصلاح بئر وإعادة تأهيل مركزين من المراكز الصحية المجتمعية، وتشييد مدرسة لثلاثة صفوف ومركز صحي واحد) – توفير مجموعات الطاقة الشمسية والعلف
٣-٢ تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المحددة الرامية إلى تنمية مناطق مالي الشمالية	٣-٢-١ إنشاء منطقة تنمية تابعة للمنطقة الشمالية تضم مجلس استشاري أقاليمي يتألف من ممثلي جمعيات الإقليمية وله استراتيجية إنمائية محددة مكيفة مع الواقع الاجتماعي والثقافي والجغرافي، فضلا عن الظروف المناخية	قيد التنفيذ	ستُنشأ هيئات الحوكمة في منطقة التنمية بعد إنشاء المجالس الإقليمية الجديدة	مشروع النص قيد الإعداد

الأهداف	مؤشرات الإنجاز	الوضع الراهن	الموعد النهائي[أ]	ملاحظات
	٣-٢-٢ إنشاء صندوق للتنمية المستدامة يجمع الموارد التي وعدت بها مالي خلال المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بدعم الشركاء التقنيين والماليين	قيد التنفيذ	٢٠١٧	يجري التصديق على النص المنشئ للصندوق
	٣-٢-٣ إنشاء وكالة للتنمية الإقليمية في كل منطقة تخضع لسلطة رئيس الجمعية الإقليمية وتكلّف بالإشراف على الأشغال وعلى تنفيذ التزامات الحكومة لصالح المناطق المذكورة	قيد التنفيذ		أُنشئت الوكالات
	٣-٢-٤ إنجاز برامج الاتفاقيات بين الدولة والمناطق من أجل تنفيذ برامج الاستثمار المتعدد السنوات بمشاركة السلطات المحلية المعنية	قيد التنفيذ	٢٠١٦	وقّعت العقود المشتركة بين الدولة والمناطق، وذلك بالنسبة لتمبكتو وكيدال وموبتي. ولم يتم بعد التوقيع على العقد المشترك الخاص بمنطقة غاو
٤ - العدالة والمصالحة				
منع الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية، من خلال ضمان الوصول إلى المساعدة القضائية والتشريعية عبر تنفيذ آليات العدالة الانتقالية وتنفيذ إصلاحات كبيرة في قطاع العدالة، وفقا للقواعد والمعايير الدولية				
٤-١ تنظيم مؤتمر المصالحة الوطنية لمعالجة أسباب النزاع الجذرية	٤-١-١ تنظيم مؤتمر شامل للمصالحة الوطنية يبحث في الأسباب الجذرية للنزاع بدعم من اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق من أجل ضمان تحقيق مصالحة وطنية حقيقية	قيد التنفيذ	آذار/مارس ٢٠١٧	عيّن الرئيس أمين المظالم ليكون مسؤولا عن تنظيم المؤتمر
	٤-١-٢ إعداد ميثاق توافقي للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية استنادا إلى نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية	لم يُنجز		ذو صلة بمؤتمر المصالحة الوطنية
٤-٢ إنشاء آليات العدالة الانتقالية	٤-٢-١ قيام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بعملها وفتح مكاتب إقليمية لها في جميع أنحاء البلد	أُنجز		
	٤-٢-٢ إنشاء لجنة التحقيق الدولية وقيامها بعملها	قيد التنفيذ		

الأهداف	مؤشرات الإنجاز	الوضع الراهن	الموعد النهائي[أ]	ملاحظات
٤-٣ إصلاح العدالة وتعزيز سيادة القانون بغية ضمان النظر بالقدر الكافي في الآليات التقليدية والآليات المساعدة للعدالة؛ وتقريب خدمات الاحتكام إلى القضاء من المتهمين والضحايا؛ ووضع حد للإفلات من العقاب	٤-٣-١ تعزيز نظام العدالة لكي تكون خدمات الاحتكام إلى القضاء قريبة من المتهمين ومن الضحايا	قيد التنفيذ		
	٤-٣-٢ محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وإدانتهم وفقا للقواعد والمعايير الدولية	قيد التنفيذ		
	٤-٣-٣ معاملة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي و/أو العنف الجنساني، معاملة منصفة من جانب العدالة وحصولهم على التعويضات واستفادتهم من تدابير الحماية القضائية الجديدة	قيد التنفيذ		
	٤-٣-٤ إدماج التدابير التقليدية والعرفية في النظام القضائي، دون المساس بحق الدولة السيادي	قيد التنفيذ		
	٤-٣-٥ إنشاء أو تعزيز المؤسسات المسؤولة عن تنظيم وحماية حقوق معينة، منها الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاتصال، وأداء هذه المؤسسات لعملها بفعالية	أُنجز		
	٤-٣-٦ إنشاء لجنة مكافحة الفساد والجرائم المالية	أُنجز		

(أ) في حالة عدم تقديم أية معلومات، تظهر الخانات فارغة.

المرفق الثاني

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

البلد	العنصر العسكري (ضباط الأركان وأفراد الوحدات العسكرية)			عنصر الشرطة						مجموع أفراد عنصر الشرطة		
				أفراد الشرطة المنتدبون			وحدات الشرطة المشكلة					
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
النمسا	٦		٦									
بنغلاديش	١٥٣٤		١٥٣٤				١٣٦		١٣٦	١٣٦		١٣٦
بلجيكا	٧		٧									
بنن	٢٥٩		٢٥٩	٢٣	١	٢٤	١٤٠		١٤٠	١٦٣	١	١٦٤
بوتان	٣		٣									
البوسنة والهرسك	٢		٢									
بوركينا فاسو	١٦٧١	٥٠	١٧٢١	٢٧	١	٢٨	١٣٣	٧	١٤٠	١٦٠	٨	١٦٨
بوروندي				١٢		١٢				١٢		١٢
كمبوديا	٢٩٦	٧	٣٠٣									
الكاميرون	٣		٣	١٤		١٤				١٤		١٤
تشاد	١٣٩٣		١٣٩٣	٤	٤	٨				٤	٤	٨
الصين	٣٨٥	٢٠	٤٠٥									
كوت ديفوار	٨		٨									
تشيكيا	٢٥		٢٥									
جمهورية الكونغو الديمقراطية				٥	١	٦				٥	١	٦
الدانمرك	٤٥	٢	٤٧	٩		٩				٩		٩
جيبوتي										١		١
مصر	٦٨		٦٨	٥		٥				٥		٥

البلد	العنصر العسكري (ضباط الأركان وأفراد الوحدات العسكرية)			عنصر الشرطة								
				أفراد الشرطة المنتدبون			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد عنصر الشرطة		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
السلفادور	٨٤	٧	٩١									
إستونيا	١٠		١٠									
إثيوبيا	١		١									
فنلندا	٦		٦	٥		٥				٥		٥
فرنسا	٢٢	١	٢٣	٨		٨				٨		٨
غامبيا	٤		٤									
ألمانيا	٢٤٦	٦	٢٥٢	٧	٣	١٠				٧	٣	١٠
غانا	٢٢٠		٢٢٠									
غينيا	٨٥٦	٦	٨٦٢	٧	٣	١٠				٧	٣	١٠
غينيا – بيساو	١		١									
هنغاريا				١		١				١		١
إندونيسيا	٢٢		٢٢									
إيطاليا	٢		٢									
الأردن	١		١	٥		٥				٥		٥
كينيا	٤	٣	٧									
لاتفيا	١		١									
ليبريا	٤٤	٥	٤٩									
ليتوانيا	٤		٤									
مدغشقر				١		١				١		١
موريتانيا	٥		٥									
نيبال	١٤٨	٢	١٥٠									
هولندا	٤٣٥	١٩	٤٥٤	١٩	١	٢٠				١٩	١	٢٠
النيجر	٨٥٤	٦	٨٦٠	١٢	١٤	٢٦				١٢	١٤	٢٦

البلد	العنصر العسكري (ضباط الأركان وأفراد الوحدات العسكرية)			عنصر الشرطة								
				أفراد الشرطة المنتدبون			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد عنصر الشرطة		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
نيجيريا	٦٧	١٥	٨٢	١		١	١١٨	٢٢	١٤٠	١١٩	٢٢	١٤١
النرويج	٩		٩									
البرتغال	٦٨		٦٨									
رومانيا	١		١	٧		٧				٧		٧
السنغال	٥٦٩	١٠	٥٧٩	١٢	١	١٣	٢٦٩	٩	٢٧٨	٢٨١	١٠	٢٩١
سيراليون	٦		٦									
السويد	٢٦٥	١٢	٢٧٧	٤	٣	٧				٤	٣	٧
سويسرا	٦		٦	٢		٢				٢		٢
توغو	٩١٠	٢٩	٩٣٩	٤	٨	١٢	١٣٤	٦	١٤٠	١٣٨	١٤	١٥٢
تونس			٠	٤٦	١	٤٧				٤٦	١	٤٧
تركيا			٠	٢		٢				٢		٢
المملكة المتحدة	٢		٢									
الولايات المتحدة الأمريكية	٨	٢	١٠									
اليمن	٦		٦	٩		٩				٩		٩
المجموع	**١٠٥٩٣**	**٢٠٢**	**١٠٧٩٥**	**٢٥١**	**٤١**	**٢٩٢**	**٩٣٠**	**٤٤**	**٩٧٤**	**١١٨١**	**٨٥**	**١٢٦٦**

خريطة

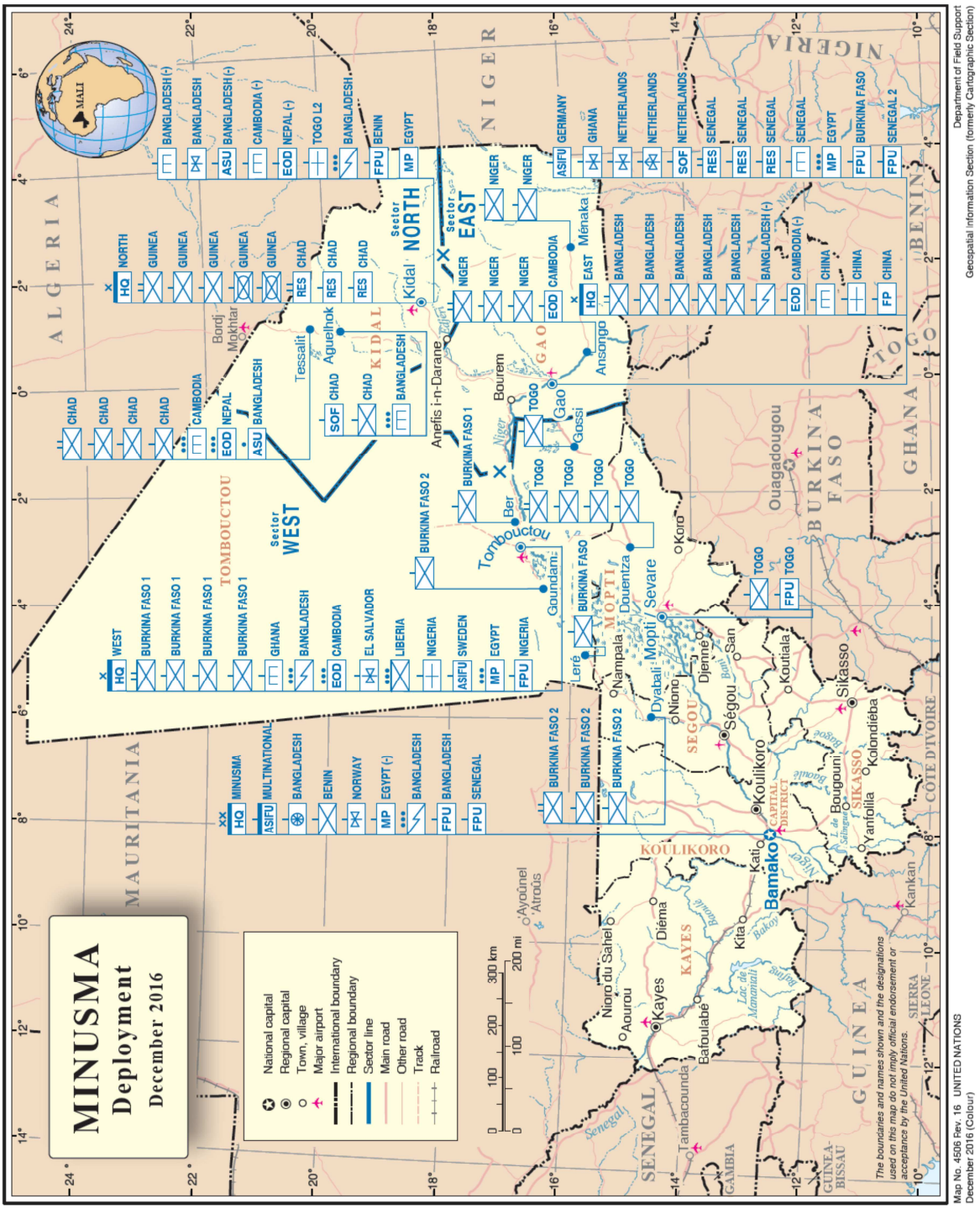
MINUSMA
Deployment
December 2016
National capital
Regional capital
Town, village
Major airport
International boundary
Regional boundary
Sector line
Main road
Other road
Track
Railroad
MALI
ALGERIA
MAURITANIA
NIGER
NIGERIA
BENIN
TOGO
GHANA
BURKINA FASO
GUINEA
SENEGAL
GAMBIA
GUINEA-BISSAU
SIERRA LEONE
COTE D'IVOIRE
TOMBOUCTOU
GAO
KIDAL
MOPTI
SEGOU
KOULIKORO
KAYES
SIKASSO
Bamako
Sector WEST
Sector NORTH
Sector EAST
Department of Field Support
Geospatial information Section (formerly Cartographic Section)
Map No. 4506 Rev. 16 UNITED NATIONS
December 2016 (Colour)
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.